

الأزمة في ليبيا: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة

**Crisis in Libya :
actors and potential scenarios**

خننو فاتح، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)

fateh.khenenou04@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/06

تاريخ القبول: 2022/05/18

تاريخ الاستلام: 2022/03/24

ملخص:

تناولت هذه الدراسة أزمة ليبيا السياسية والأمنية الراهنة، وذلك من خلال مقارنة تحليلية جيوسياسية لطبيعة هذه الأزمة، وانعكاساتها الجيوسياسية، الإقليمية والدولية. الأمر الذي فرض علينا، موضوعيا، إجراء عملية تشریح للوضعية السياسية والأمنية في ليبيا عموما، ولطبيعة أدوار الفاعلين الإقليميين والدوليين المتوقعة.

وهكذا، حدّدنا فيها السيناريوهات المحتملة؛ أو المتوقعة، وسلطنا الضوء من ثم على مخرجاتها الممكنة. وقد ركّزنا في افتراضنا هذه السيناريوهات المحتملة ومخرجاتها الممكنة، على متغيّر مهم هو إخفاق مسعى الانتخابات، والذهاب به إلى غايته المنشودة، وهي الحل الجذري لهذه الأزمة المعقدة، والمتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية (الليبية - الليبية)؛ أي بين الليبيين دون غيرهم، وذلك بغية إعادة بناء الدولة الليبية من جديد، ووضع حدّ نهائي لأي تنظيم مسلح أجنبي على الأراضي الليبية؛ وفي مقدمة ذلك قوى المرتزقة.

كلمات مفتاحية: ليبيا، مراكز القوى، الفاعلون، المرتزقة، السيناريوهات، القبيلة..

Abstract:

The study deals with the crisis in Libya through a geopolitical analytical approach to the nature of crisis marked by strategic complexity and geopolitical tangle and through a process of dissection of the political and

security situation in Libya as well as of the nature and roles of regional and international actors. The study also highlights the potential scenarios particularly after failure to conduct elections and coming up with a radical solution to the complex crisis that is to build the state achieve the goals of Libyan-Libyan reconciliation and expel mercenaries from the country. All facts indicates that the crisis will last longer because of insistence of foreign powers to disagree upon a conciliation ground for the crisis and the complexity of the Libyan scene as a result of the tribe domination the power of arms and the multiplicity of different centers of power.

Keywords: Libya, actors, mercenaries, centers of power, scenarios.

الكاتب المرسل: خننو فاتح

1. مقدمة:

تعدُّ الأزمة الليبية من أعقدِّ الأزمات التي عرفتْها؛ وما زالت تعرفها، بعض دول المنطقة العربية عموماً، والمغاربة منها خصوصاً، منذ أكثر من عقد من الزمن، وفي مقدمة الدول المغاربية الدولة الليبية؛ بحكم تشابك مصالح الدول الاقتصادية والجيوسياسية التقليدي فيها من جهة، وتزايد نفوذ الدول الإقليمي والدولي؛ الظاهر والخفي فيها، منذ بداية الأزمة سنة 2011، من جهة أخرى.

فالأرض الليبية تحتل، كما هو معروف تاريخياً - وهي في ذلك كغيرها من أراضي الدول المغاربية المتوسطة - موقعا مهما من الناحية الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية؛ فهي امتداد لثلاث فضاءات إقليمية مهمة: هي الفضاء المغاربي أو (الشمال إفريقي) والفضاء الإفريقي بعمقه القاري، وفضاء العرب الآسيوي، وهي معبر متوسطي نحو أوروبا. وهي إضافة إلى هذه الخصائص الجغرافية، بكل مميزاتها الجيو - استراتيجية المذكورة، تحوي في باطنها ثروات نفطية وغازية ومائية مهمة، جعلتها محل اهتمام كبير؛ إن لم نقل محل أطماع سافرة، لما يقارب اثنتا عشر دولة تتصارع على الفوز بأكبر نصيب منها اليوم.

أما من الناحية الانتربو - سياسية فإن ليبيا تشكل، تاريخياً، وحدة سوسيو - مؤسسية خاصة، تميّزها نسبياً؛ بدرجة أو بأخرى، عن الوحدات السوسيو - مؤسسية في باقي الدول الأخرى. فهي تضم مجموعة قبائل متجذرة في تاريخ الشعب الليبي، متوطنة سوسيو - ثقافياً في مضارب متميزة خاصة بامتداد كل

قبيلة تاريخيا على أرضه، منتشرة سوسولوجيا، بشكل نسبي، في نسيجه الاجتماعي كله. الأمر الذي جعل من هذا النسيج السوسيو - تاريخي الليبي خصوصية مجتمعية، تميزها التركيبة القبلية وتأثيرها الكبير في الحياة السياسية الليبية.

فتأثير القبيلة السياسي في ليبيا يكون أحيانا، وفي ظروف سياسية تاريخية محدّدة - كما هو الحال في أزمتها الحالية - أقوى من تأثير مؤسسات الدولة الرسمية؛ بما فيها المؤسسات السيادية، في صناعة القرار السياسي فيها. وهذه الخصوصية الليبية التاريخية، هي في الواقع حقيقة سوسيو - سياسية، تؤكدتها تجربة ليبيا السياسية الحديثة نفسها؛ في مختلف مراحلها، من العهد الكولونيالي الإيطالي (1912م - 1951م) إلى عهد الاستقلال بمراحلته؛ أو بالأحرى بتجربتيه السياسيتين، تجربة الحكم السياسي الملكي، في عهد الملك دريس السنوسي (1951م - 1969م)، وتجربة الحكم الجمهوري - الجماهيري، في عهد حكم معمر القذافي (1969م - 2011م) لم تعرف، ليبيا، طيلة هذه الحقبة التاريخية الطويلة نسبيا، حياة سياسية تعددية (حزبية)؛ بالمعنى السياسي الليبرالي للكلمة.

وليس القصد بتذكيرنا بهذا المعطى التاريخي، التقليل من أهمية ما يمكن أن تقوم به القبيلة من دور إيجابي في الحياة السياسية الليبية؛ وغير الليبية، حاليا. فدور القبيلة السياسي دور قديم؛ لعل مثال اليونان القديمة ما قبل إصلاحات المشرع السياسي الشهير كليستينيس، الذي أسس لمفهوم المواطنة السياسية ودوره في تكريس ديمقراطية دولة أثينا، أوضح مثال في هذا الباب، والعرب ما قبل الإسلام كذلك، ناهيك عن هذا الدور في أوروبا القرون الوسطى وفي تاريخ الأمبراطورية الإسلامية، حتى العهد الاستعماري الغربي الحديث. إذن، ليس القصد بتذكيرنا هذا، نفي دور القبيلة في الممارسة السياسية الحديثة وأهميته في تاريخ الدول؛ بل وحتى في حياة الدول المعاصرة، ولا تضخيم دور المؤسسة السياسية الحزبية بالمطلق في ذلك. فمسألة المفاضلة القيمية بين الدورين مسألة نظرية معقدة، تحتاج هي نفسها إلى معالجة نظرية خاصة ومستقلة، تضيق بها غاية هذه الدراسة الآن.

لكن، سياق البحث هنا يوجب علينا القول: إن الضرورة العلمية توجب على أي محلل سياسي، أو أممي، للأزمة الليبية المعقدة الحالية، أخذ هذا المعطى السوسيوي - تاريخي بالاعتبار، في بناء فرضياته (سيناريوهات مآلات الأزمة المحتملة)، بكل تعقيداتها الميدانية محلية وبتشابكاتها الإقليمية والدولية.

ونحن إذ نقول: إن الضرورة العلمية توجب علينا أخذ دور القبيلة السياسي في تحليلنا للأزمة الليبية، فلأننا نعتقد أيضا أن الدول المعنية بهذه الأزمة الليبية؛ بشكل مباشر أو غير مباشر، والدول المهتمة بمصالحها كذلك فيها، تعطي لهذا العامل السياسي الفاعل، أهمية كبيرة في رسم سياستها في ليبيا أو تجاهها، واستشراف مستقبل علاقاتها السياسية ومصالحها الاقتصادية في هذا البلد.

ومن هنا، فإن افتراض سيناريوهات لطبيعة هذا الصراع المعقد الدائر في ليبيا، ومحاولة استشراف مآلاته، تفرض علينا مراعاة الواقع الليبي السياسي التاريخي، والاحتكام لحقائقه الميدانية السياسية والأمنية، بعيدا عن أية إسقاطات عاطفية ذاتية، قد تجرنا إلى مقارنة رغوية بعيدة عن التحليل العلمي للموضوع، خاصة في مستجداته الداخلية والخارجية؛ أهمها، على سبيل المثال، تعثر العملية الانتخابية وغلبة الصراعات الثنائية، ميدانيا، على مشهد الأزمة الليبية؛ وذلك بسبب ظهور مراكز قوة جديدة فيه.

2: ليبيا بين الموقع الجيو - سياسي وتداعيات فراغاتها السياسية والأمنية

تشكل ليبيا من الناحية الجيو - سياسية حاليا؛ وكما كانت تاريخيا أيضا، موقعا جيو - سياسيا حساسا جدا. فهي امتداد جغرافي مغاربي إفريقي جنوب متوسطي، كما سبق وأشرنا، وهي من جهة أخرى معبرٌ نحو عالم العرب الآسيوي الحساس أيضا، إقليميا ودوليا. فمساحتها تصل إلى 1760000 كلم مربع، بتعداد سكاني مقدّر بستة ملايين ونصف (6.5) نسمة، تطل بها على البحر المتوسط واجهة بحرية تمتد إلى حوالي 2000 كلم.

وفعلا، لقد لعب موقع ليبيا الجيو - سياسي هذا؛ المهم تاريخيا، منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل، دور العامل الأول، الجاذب لاهتمام القوى الدولية؛ الغربية منها بشكل خاص، بليبيا. أما إيطاليا وفرنسا فقد اعتبرتتا ومازلتا تعتبران؛ بصورة أو بأخرى، البلاد الليبية صيدا مصونا لها (Chasse Gardée)، أي منطقة نفوذ شرعية تاريخيا لهما؛ دون أن ننسى أيضا تركيا التي كانت ليبيا، بولايتيها برقة وطرابلس،

تابعة لامبراطوريتها العثمانية السابقة إلى غاية سنة 1911م، وهي تتعاطى الآن حضورها في الأزمة الليبية؛ سياسيا وأمنيا، بنفس منطق الإيطاليين والفرنسيين. هذا أساس من الأسس المحددة لوجود القوى الدولية ميدانيا في ليبيا؛ سياسيا وأمنيا، والذي تدار حوله، في الوقت نفسه، استراتيجيات المعارك الدائرة اليوم بين هذه القوى المختلفة، في ليبيا (Lefebvre. 2019).

ولا ينبغي أن يفهم من هذا التذكير بتواجد هذه القوى الثلاث التاريخي في ليبيا تبريرا، بأي معنى من المعاني، لوجودها الحالي في ليبيا، أو لندخلها في أزمتها السياسية والأمنية، ولا شرعنة، بأي معنى أيضا، لمصالحها كدول استعمارية سابقة لها. فالشعب الليبي بأحزابه أو بقبائله، مثله مثل بقية الشعوب، سيد في أرضه وفي تقرير مصيره السياسي، وينجب أن يكون كذلك، إنما حسبنا بهذا التذكير الإشارة إلى تعقد الأزمة الليبية، في بعدها الدولي، لا أكثر؛ وخاصة التذكير بأن التواجد التركي غير مربوط، بالضرورة، بسياسة الرئيس التركي الحالي رجب طيب أردوغان وطموحاته في المنطقة.

ومن الطبيعي أن تزداد أهمية هذا البلد الجيو-سياسية تدريجيا في استراتيجيات هذه الدول المتوسطة والبعيدة؛ وبشكل مطرد، كلما زاد اكتشافها للثروات الطبيعية التي تكتنزها أراضيها، وخاصة ثروتها البترولية الهائلة؛ إذ تشير التقديرات في هذا الخصوص أن ليبيا تعدّ حاليا رابع منتج للنفط في إفريقيا، بتقدير يصل إلى مائة وإثنين (102) مليون برميل في اليوم، وبذلك تكون سادس عشر منتج لهذه المادة في العالم، والمركز الثامن عالميا من حيث الاحتياط، المقدر بنحو ثمانية وأربعون (48) مليار برميل. أما بالنسبة للغاز فتحتل ليبيا المرتبة الثلاثين (30)؛ وذلك بإنتاج بلغ اثني عشر (12) مليار متر مكعب سنويا، واحتياطي مقدر بألف وأربع مائة وخمسة وتسعين (1495) مليار متر مكعب، احتلت به ليبيا سنة 2019؛ حسب (OPEC)، المرتبة الثانية عشر (12) عالميا.

وفي السياق نفسه؛ سياق الطاقة ومصادرها المستقبلية، فإن ليبيا تعدّ في استراتيجيات هذه الدول، مصدرا هائلة للطاقات المتجددة - الشمسية منها بشكل خاص - وقد يشكل هذا المصدر عامل اهتمام كبير، لدى قوى دولية أخرى؛ غير تقليدية الوجود في ليبيا، وفي حساباتها الاستراتيجية. ما يزيد في احتمالات تعقيد الأزمة السياسية والأمنية الليبية في أفقها المنظور والمتوسط.

أما بخصوص الثروة المائية، فستسهم هي بنسبتها أيضا، في تحديد مستقبل الصراع في ليبيا؛ خاصة ونحن نعلم أن أغلب الدراسات المستقبلية الجادة، ترجح بنسبة احتمال كبيرة أن مستقبل الحروب المنتظرة في المدى المتوسط والبعيد، ستكون في معظمها حول مصادر المياه العذبة. ونسبة احتياطات المياه الجوفية الليبية تحتل، كما هو معروف لحد الآن، المرتبة الأولى عالميا؛ حيث قدرها الخبراء بحوالي تسعة وتسعون ألف وخمسة مائة (99.500) كلم مكعب، مع وجود دراسات أخرى تحدد هامش تقدير آخر لهذه الثروة يتراوح سنة 2018، بين أربعة وستون ألف وست مائة (64.600) و مائتان وأربعة وثلاثون ألف (234000) كلم مكعب. الأمر الذي سمح لهؤلاء الخبراء أن يقدروا هذه الكمية الضخمة من المياه بسدس (6/1) مخزون القارة الإفريقية المتاح كلها من هذه المادة الحيوية. (Lefebvre, 2019)

هذه المعطيات الخاصة بجغرافية ليبيا الطبيعية، تكون قد شكلت؛ إضافة طبعا إلى معطيات طبيعية أخرى أقل أهمية منها، عامل جذب كبير لاهتمام الدول الغربية بمصالحها فيها.

وما زاد الأمور خطرا في هذا الخصوص، غياب وجود دولة مؤسسات في ليبيا، طيلة حكم معمر القذافي (1969 – 2011م)، تضمن حدا أدنى من ممارسة الرقابة الشعبية على الثروات الليبية، عبر مؤسسات دستورية ممثلة لإرادة الشعب الليبي، تكون كفيلة بذلك. وهو في الواقع غياب ليس في المطلق وحسب، ولكنه غياب حتى بالمقارنة مع نظام حكم المرحلة الأولى من استقلال ليبيا، مرحلة حكم الملك محمد ادريس السنوسي 1951 – 1969م

فقد تعمّد معمر القذافي تكريس نظام حكم سياسي كاريزمي (charismatique)، اعتمد فيه على إرادته الشخصية، حيث قاد الدولة الليبية به؛ كما شاء، أكثر من أربعة عقود كاملة. الأمر الذي جعل الشعب الليبي يعيش، سياسيا، بعيدا عن أية إرادة سياسية ذاتية، يمارس بها سيادته، فحُرم بذلك من خوض تجربته السياسية عبر إنشاء مؤسسات سياسية سيادية، يمكنها أن تجعل من ليبيا دولة مؤسسات دستورية، محاشية بذلك لنظيراتها في فضائها المغاربي والإقليمي.

والأمر هنا لا يتعلق بتكهنات، أو بفرضيات بحثية محتملة الحدوث، بل بتجربة سياسية واقعية، اثبتت قصورها وخطورة نتائجها، وقد اتضح ذلك جليا للجميع، بعد انهيار نظام معمر القذافي مباشرة، حيث

أدى غياب الشخصيات إلى وضع الشعب الليبي أمام وضع سياسي وأمني خطير، تمثل في فراغ مؤسساتي كبير، فقد به ضمان ممارسة سيادته الوطنية ووحدته السياسية والتراخية. ما جعله يواجه مصيره السياسي والأمني تحت ضغط قوى أجنبية، صارت هي نفسها فاعلا داخليا في تحديد مصيره السياسي والأمني.

وبعبارات الفلسفة السياسية، لقد أفضى غياب القذافي الشخصي إلى انهيار سياسي تام للدولة الليبية، التي ربط وجودها بشخصه، ما فرض على الشعب الليبي اللجوء من جديد إلى منطق القبيلة، والاحتكام غير المعلن إلى حقائقه الانتروبولوجية الواقعية؛ أي الاحتكام إلى موازين القوى القبلية وتأثيراتها في الواقع السياسي والأمني الليبي، كما كانت قبل عهد نظام حكم القذافي السياسي الفردي - القبلي أيضا.

والواقع أن دور القبيلة السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضارب بجذوره في تاريخ الشعب الليبي؛ ولذلك فمن المتعذر الإحاطة بهذا الدور في هذه المناسبة، ولكن من الضروري الإشارة إلى بعض جوانب هذا الدور في المرحلة الحالية، موضوع بحثنا هذا.

فالقبيلة في ليبيا، فضلا عن عراقه دورها التاريخي وقدمه في تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية، في المجتمع الليبي، منتشرة الوجود في أغلب التراب الليبي المأهول بشريا، ولكنه انتشار متنوع في الوقت نفسه، فالقبيلة في ليبيا؛ كما في باقي دول الجوار، بل في العالم، قبائل وأدوارها متفاوتة التأثير، سواء من حيث الانتشار أو العدد والنفوذ، وحتى من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي أو التخصص. فهي تعدّ فاعلا تاريخيا؛ اجتماعيا أساسيا في ليبيا (الباحث السوسيولوجي الليبي مصطفى التير 2020م).

وهو الفاعل الذي أكدته الأزمة السياسية والأمنية الليبية الحالية بكل وضوح، فالفراغ السياسي والأمني الذي أحدثته غياب السلطة الرسمية، إثر انهيار مقومات الدولة الليبية، بعد مقتل معمر القذافي، قد ملأته أو بالأحرى عوضته؛ ولو بصورة غير كاملة، أدوار القبائل الليبية في صنع التوازنات السياسية الداخلية وتوفير الحد الأدنى من الأمن الأهلي.

ولعل هذا ما يفسر، جزئيا، الأمن الأهلي المستتب نسبيا في ليبيا الآن، رغم كمية السلاح المنتشرة بصورة كبيرة جدا فيها؛ حيث قدرت حسب الأمم المتحدة بـ 22 مليون، قطعة سلاح،

وحسب معهد ايطالي متخصص في الدراسات الإستراتيجية، فقد قدرت بعدد يتراوح بين تسعة وعشرون وخمسة وأربعون (29 - 45) مليون قطعة. (تقديرات مصادر مفتوحة).

وهذا ما يجعلنا نتحفظ عن الحديث عن حرب أهلية في ليبيا، بالمعنى المتعارف عليه للكلمة، رغم الصراعات المسلحة التي نشبت، ومازالت تنشب أحيانا، بين ميليشيات أهلية، تبدو ظاهريا ذات خلفيات قبلية، إلا أنها في واقع الأمر صراعات بين قوى خارجية يقوم بها مرتزقة محليون وأجانب، بخلفيات سياسية تعكس، جغرافيا، نفوذ قوى الدّول الاستعمارية التاريخي في ليبيا، وهو نفوذ يتناسب مع كثافة الانتشار القبلي في ليبيا، وهذه مسألة تخرج عن نطاق بحثنا هذا.

صحيح إن ظاهر الصراع المسلح الدائر الآن في ليبيا، يبدو للوهلة الأولى قبليا، إلا أنه أعقد من ذلك بكثير، وصحيح أيضا أن تأثير القبيلة السياسي والسوسيولوجي في ليبيا، هو الآن أقوى من تأثير سلطة الدولة، بل ومن سلطة الجيش الليبي نفسه، إلا أن هذا التأثير الكبير لا يفسر ويفهم على حقيقته، إلا بغياب الدولة المؤسساتية ذاتها، وليس بغياب سلطتها المؤقت في هذه المرحلة. وإلا كيف نفسر تراجع ذلك التأثير وضعفه؛ دون أن يزول، في عهد قوة سلطة معمر القذافي، ويعود بقوة بعد رحيله مباشرة، بل ويسهم بقوة كذلك في رحيله نفسه، لحظة ضعف سلطته.

والأمر نفسه يدفعنا كذلك لاستنتاج تفسير، ولو جزئيا أيضا، للمطلب الظاهري المعلن للانتقال الديمقراطي في ليبيا، والذي تم تحت شعاره تبرير تصفية شخص معمر القذافي والقضاء على نظام حكمه الفردي - القبلي، ثم العودة بعد ذلك مباشرة إلى منطق القبيلة ودواعيه المصلحية التاريخية، الفردية والجماعية، حتى باللجوء إلى استعمال السلاح والفوضى الأمنية (سلاح الميليشيات المحلية).

وهكذا، لم تفلح المراحل الانتقالية التي أعقبت ذلك في تفادي الاقتتال الداخلي، والقضاء على فوضى انتشار السلاح وتعميم امتلاكه؛ وذلك بسبب عدم وجود مؤسسات دستورية، سياسية وأمنية، متوارثة من العهد السابق، تملك شرعية صنع القرار وفرضه دستوريا على الجميع؛ إذ أن كل المؤسسات التي تم إنشاؤها، بداية بالمؤتمر العام الليبي في 2012، الذي كان بمثابة أول مؤسسة تقود مرحلة انتقالية في ليبيا، لم يفلح في إيجاد الحلول السياسية والأمنية المناسبة، الكفيلة بإعادة استقرار ليبيا، مجتمعا ودولة.

وهذا ما ظهر فيما بعد من خلال الحكومات المشكلة، وحتى في الانتخابات التشريعية في 2014، التي أنت نتائجها، كما هو معروف، على غير ما توقعه المؤتمر الوطني؛ بل أكثر من ذلك، نشبت على إثره أزمة دستورية بين المجلس الوطني العام ومجلس النواب، وهي كلّها صور تبين حجم الانسداد المؤسساتي في ليبيا. ولهذا الانسداد مسبباته السياسية والأمنية، وفي مقدمتها فراغات السلطة والقوة بمفهومهما السياسي والأمني. ففراغ السلطة السياسية أتاح المجال للصراعات السياسية، بدل التنافس السياسي المعترف به دستورياً، وفراغ السلطة الأمنية الرسمية، أتاح الفرصة للفوضى الأمنية، المتمثلة بشكل خاص في الانتشار المرعب للأسلحة، بمختلف أنواعها وأحجامها، ومن ثم لجوء القوى السياسية؛ كل قوة من موقعها في الخارطة السياسية الليبية ومن خلفياتها السياسية والقبلية، إلى الاحتكام إلى قوة السلاح لفرض ما تعتقده حلاً سياسياً للأزمة الليبية، بعيداً عن أي صيغة من صيغ الحل السياسي المؤسساتي الممكن، القادر على فرض الاستقرار في ليبيا. (بتصرف عن: حسين، 2019، ص 63).

هذا ما نجده، على سبيل المثال، قد ترجم ميدانياً في عملية ما سمي بـ"فجر ليبيا"، التي اتخذ القائمون عليها من العاصمة الليبية طرابلس مقراً لهم؛ وذلك بحكم سيطرتهم على المناطق الحيوية فيها، الأمر الذي قابله من جهة أخرى، إطلاق المشير خليفة حفتر؛ المسيطر على مدينة بن غازي، ثاني أكبر المدن الليبية وأهمها، لما سمي "عملية الكرامة"، التي وجدت في هذه المقاطعة بيئة إقليمية مواتية لها.

كما تصادف هذا التوقيت (2014) بتطورات كبيرة ومؤثرة في المحيط السياسي الإقليمي العربي، والجواري منه خاصة، أهمها إزاحة الرئيس المصري محمد مرسي، وقدم الرئيس عبد الفتاح السيسي مكانه. الأمر الذي فتح باباً جديداً لمناور سياسي وأمني فاعل في الأزمة الليبية هو خليفة حفتر، المعارض التقليدي لطرابلس ومؤسساتها السياسية الجديدة، والمتربص بها من عاصمة جهتها الشرقية بن غازي؛ القريبة من الحدود الليبية المصرية. حيث أتاح له هذه التطورات الإقليمية باباً واسعاً للانخراط في المحور السياسي والأمني الجديد، الذي أقيم بين مصر والأمارات؛ بعد قدوم الرئيس عبد الفتاح السيسي. فقد انقسم المشهد السياسي الليبي، على إثر ذلك، انقساماً أيديولوجياً من جهة؛ وذلك بين تيارين الليبراليين

والفيدراليون من جهة، وقد تم ذلك ميدانيا في محور عملية الكرامة، والإسلاميون من جهة أخرى، وذلك في محور عملية فجر ليبيا.

والنتيجة، أن هذا الانقسام السياسي؛ القائم على أساس أيديولوجي، قد جذر بشكل غير مسبوق، واقع الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، وأعاق من ثم إمكانية تحقيق مصالح وطنية مأمولة شعبيا. وكل ذلك الإخفاق السياسي جرى؛ وما زال يجري، في ظل استياء شعبي كبير، من سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والأمنية السائدة في ليبيا. (بلغ معدل نسبة البطالة في ليبيا؛ سنة 2019، 15.7 بالمئة). (سالم، 2013)

إخفاق سياسي داخلي، طال المؤسسات السياسية ذاتها بالانقسام، وفي مقدمتها مجلس النواب والمؤتمر الوطني العام. الأمر الذي أجبر الأمم المتحدة إلى مطالبة الأطراف الليبية المتنازعة، إلى إيجاد حل مناسب للوضع القائم، وتسوية سياسية لازمة؛ وذلك بغية تشكيل حكومة وحدة وطنية، تتكفل بوضع خارطة إصلاح سياسي، تبتق عنه صياغة دستور جديد، تُنظم على أساسه انتخابات تمثيلية. يوازي كل ذلك توحيد كل جهود المؤسسات الأمنية، المنخرطة في المسعى الوطني لمحاربة الإرهاب، بكل أطيافه الأيديولوجية، وتفكيك الميليشيات المسلحة بكل انتماءاتها السياسية.

وقد عرف هذا المسعى السياسي الوفاقي، ميدانيا، كما هو معروف، انبثاق حكومة فايز السراج. إلا أن هذه الحكومة لم تعمر طويلا، حيث قوضت مسعاها الإصلاحية؛ السياسي خاصة، الصراعات الدولية، الدائر رحاها في ليبيا، وذلك رغم الدعم الأممي؛ الدولي والإقليمي، لهذه الحكومة، المعلن في قراره الأممي رقم (2259 م)، الصادر في الثالث وعشرين (23) ديسمبر 2015، والذي نص على ضرورة رفع حظر امتلاك الأسلحة وتخزينها، أو استعمالها لأغراض يسمح بها القانون؛ وكما هو معلوم فإن إيطاليا وفرنسا وبريطانيا قد أيدت هذا المسعى الأممي بشكل واضح. (حسين، 2019، صفحة 67). غير أن فقدت حالات الصراعات الإقليمية والدولية؛ بما فيها هذه الدول الثلاث، وتضارب مصالح الدول المتصارعة، عبر كبرى شركاتها العالمية الناشطة في ليبيا، قد حال دون ذلك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى عرف المشهد الليبي فاعلا جديدا، هو الضابط العسكري السابق خليفة حفتر، الذي وجد في تطورات المحيط الإقليمي السياسية، ما اعتبره عامل دعم له؛ حيث اعتمد على سياسة القوة العسكرية؛ بهدف بلوغ أهدافه السياسية. ولذلك، فقد كون جيشا اسماء الجيش الوطني الليبي، بعد أن حظي بدعم مالي وعسكري وإعلامي من قبل دول لها مصالحها في ليبيا.

وهكذا، انقسم المشهد الليبي، من هذا المنظور، الى مركزين للقوة هما قوة سياسية بقيادة فايز السراج وقوة عسكرية بقيادة خليفة حفتر. ومن هنا يتضح جليا، حجم الاستقطاب الإقليمي والدولي على ليبيا، في إطار ما يسمى بإدارة الصراع فيها، أو بتعبير أكثر وضوحا وأقرب إلى واقع الحال، تكريس معادلة الاستقرار مقابل الهيمنة. أي الحفاظ على المصالح الحيوية للدول مقابل الاستقرار، حتى ولو كان ذلك على حساب السيادة الليبية. وهذا ما عقد الأزمة الليبية وعسر حلولها، بل وحوّل الأزمة الليبية إلى أزمة إقليمية ودولية كاملة الأركان.

وقد زاد هذا التعقيد الناجم، في أحد أبعاده الداخلية، عن تعدد مراكز القوة والقرار عند الفرقاء في ليبيا، في حدة الصراع الداخلي، الذي تجلّى بشكل واضح في الخلاف بين المجلس الرئاسي ومجلس النواب وحكومة الوفاق الوطنية، كما تجلّى ذلك أيضا في انتخابات 24 ديسمبر 2021.

أما سياسيا، فقد تجلّى عمق الأزمة وتجدرها، في انقسام المشهد الليبي الى ثنائية حكومة فتحي باشاغا وحكومة عبد الحميد الدبيبة. الأمر الذي أعاد ليبيا الى الثنائيات الحادة، التي من شأنها إعادة ألالاستقرار إلى ليبيا، وإتاحة الفرصة للقوى الدولية؛ المتواجدة أصلا في ليبيا، في زيادة تحكمها في الوضع الليبي، ومن ثم فرض إملاءاتها أكثر وتوسيع مصالحها بسهولة أيضا.

3 : الفاعلون الإقليميون والدوليون في الأزمة السياسية والأمنية الليبية:

صحيح، إن التاريخ لا يعيد نفسه، وذلك باعتباره أحداثا؛ لان الأحداث التاريخية لا تتكرر بوصفها احداثا، لكن التاريخ يعيد نفسه كعبر. نقول هذا، في سياق الأزمة الليبية، تذكيرا بأن القوى الغربية أثناء الحرب العالمية الثانية، هي التي منحت الاستقلال لليبيا مخافة استثثار قوة بها، وذلك باعتبار موقعها الجغرافي الاستراتيجي الهام، كما سبق وذكرنا. وهذا تأكيدا للمقولة الداهية إلى أن من يسيطر على ليبيا

يسيطر على المتوسط والعالم العربي وأفريقيا. إضافة إلى ما تحتويه ليبيا، كما سبق وذكرنا أيضا، من ثروات نفطية ومائية هائلة.

وفي هذا الخصوص، تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول المهتمة بليبيا، بل يمكن القول إن ليبيا تشكل دائما توجسا لدى صانع القرار الاستراتيجي الأمريكي. ويعد هذا التوجس في حقيقة الأمر توجسا تاريخيا، يعود إلى أول مرة عرفت فيه أمريكا ليبيا سنة 1804 م؛ وذلك عندما أسر حاكم طرابلس آنذاك، السفينة الحربية الأمريكية فيلاديلفيا، ودمر قطاعا من البحرية الأمريكية في المتوسط. وهو الحدث التاريخي الذي لا يزال جنود البحرية الأمريكية إلى يومنا هذا، يُذكّرون بهذا الحدث في نشيدهم العسكري الصباحي. (الصواني، 2015)

والواقع أن توجس أمريكا هذا، نابع من تخوفها من سيطرة قوى غير صديقة لها على ليبيا. وهذا لا يعني أنها ترى ضررا في سيطرة قوى صديقة؛ نيابة عنها، على ليبيا؛ وقد أظهرت أمريكا نيتها المبيتة هذه، في عملية تدخل قوى الحلف الأطلسي العسكرية، بقيادة الرئيس الفرنسي ساركوزي. والواقع أن مناولة ساركوزي لهذه العملية في ليبيا ترجمة لمكانة شمال إفريقيا في استراتيجية سياسة الولايات المتحدة الخارجية. وهي مكانة غير هامة في استراتيجيتها، في أفقها المنظور، وهذا ما سبق وصرح بذلك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في بداية عهده؛ وهو تصريح يتماشى في واقع الأمر مع ما رأيته العقيدة الأمنية الأمريكية، سنة 2017، حيث أعلنت أن دول ارتكاز أمريكا في الشرق الأوسط، مقتصرة على السعودية ومصر وإسرائيل.

الأمر الذي فسح المجال لتعزيز تواجد قوتان تقليديتان في ليبيا هما: إيطاليا وفرنسا، دون منافسة أمريكية مباشرة، إلى جانب قوى دولية جديدة نسبيا في المنطقة؛ مثل روسيا والصين، وقوى إقليمية مثل تركيا ومصر والسعودية والإمارات وإيران. (Vilboux, 2017)

ودون إغراق القارئ في تفاصيل حول هذه المسألة، لا نرى ضرورة لها في هذا المقام، فإن ضعف المنافسة النسبي، الذي واجهت به هذه الدول أو القوى الإقليمية والدولية المتواجدة في المنطقة، فرنسا في بداية الأزمة الليبية، سنة 2011 م، خاصة تأخر موقف إيطاليا وغموضه من الأزمة الليبية، ومن معمر

القذافي تحديداً، قد فسح المجال أما الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي، لحشد قوى دولية أطلسية هاجم بها قوات معمر القذافي والقضاء عليه شخصياً، ثم تدمير أجهزته الأمنية وتفكيك نظام حكمه. وقد تم ذلك، وفي سابقة تاريخية خطيرة، بدعم بعض الأنظمة العربية؛ حيث تم هذا الهجوم الأطلسي على دولة عربية، بموافقة جامعة الدول العربية، التي خضعت لضغط، غير مسبوق، من الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية وإمارة قطر، التي شكلت، كما هو معروف، محورا فاعلا في الأزمة الليبية.

وقد ترك هذا الهجوم الفرنسي - الأطلسي، فراغا سياسيا ومؤسساتيا شبه كلي في ليبيا، ناهيك عن الهوة الأمنية الخطيرة التي وجد الشعب الليبي نفسه فيها. الأمر الذي ما كان له إلا أن يؤدي إلى، بطبيعة الحال، إلى الانفلات الأمني المعروف، الذي عاشته ليبيا، ومازالت تعيشه نسبيا إلى اليوم. نتساءل عن سبب عدم إتمام العملية التي قادتها فرنسا في هذا السياق.

أما عن سبب ترك فرنسا ليبيا تنهار؛ دون إعادة تأهيل مؤسساتها كما كانت في سابق عهدها، فالأرجح أن تعمدت ذلك، بعد ضمائها لمصالحها الحيوية فيها، والمتمثلة في استحواذ حوالي 400 شركة نفطية، تقودها شركة توتال الفرنسية، على سبعة وثلاثين (37) بالمائة من صفقات النفط الليبية. فهي لذلك، لا ترى، من منظور براغماتي بحت، ما يدفعها لأية خسارة مادية، قد تكلفها فيها عملية إعادة التأهيل المؤسساتي في ليبيا، ناهيك عما قد تستفيد منه، سياسيا وماديا، في تعمدتها إبقاء الوضع على حاله هناك. هذا عن فرنسا كفاعل دولي بارز في الأزمة الليبية، أما عن باقي الفاعلين الدوليين قد تراوح بين سخطا على الوضع الدولي كروسيا، إلى تحفيزها على تبوء مكانة في سياق التحولات الاستراتيجية في العالم فكان الدور الروسي في ليبيا بمثابة استفاقة جديدة لدولة روسيا. وهي استفاقة شاملة، تقوم على رؤية جديدة لمصالح روسيا في العالم؛ وخاصة في دول الدول التي كانت تشكل مجالا حيويا في السياسة الخارجية السوفياتية السابقة.

وتتحرك المصالح الإقليمية في إطار محاور أيضا فالمحور القطري التركي واضح في ليبيا من خلال دعم التيار الإخواني أيضا، فلتركيا مصالح كبيرة في ليبيا كانت تتمركز أساسا، في حركة التجارة المزدهرة إبان فترة حكم القذافي كما شكل ترسيم الحدود البحرية فيما بعد مع حكومة السراج إشارة واضحة إلى الأهمية

القصى لليبيا ضمن دائرة التحرك التركي في المنطقة، كما ان الموقف القطري نابع أساسا من تصور أيديولوجيا أكثر منه مصلحي، فواضح ان السياسة الخارجية القطرية تعتمد على البعد الأيدلوجي من خلال دعمها لتيارات الإسلام السياسي وهو ما خلق لها عداوات في المحيط العربي وصلت إلى حد حصارها من شقيقاتها الخليجيات.

في المحور المقابل الإقليمي كل من مصر والسعودية والامارات، وهذه القوى الثلاث هي الدعامات الأساسية لخليفة حفتر، فقد زودته بالسلاح والمال والإعلام والدعم الدبلوماسي، ويتحرك الدور الثلاثي السعودي المصري الإماراتي في دور مناوئ للدور التركي القطري، فكما هو معلوم، هناك علاقات مقطوعة بين مصر وتركيا، وشبه مقطوعة بين السعودية والإمارات مع تركيا، وهذا يعزز حجم احتدام الصراع الإقليمي في ليبيا.

تحتفظ مصر، تاريخيا، بعلاقات استراتيجية مع ليبيا، منذ استقلال ليبيا سنة 1951 م. فمصر وليبيا دولتا جوار بامتداد حدودي يبلغ نحو 1200 كلم. هذا إضافة إلى العلاقات التاريخية البشرية بن الشعبين، والتعاون المصري الليبي في إطار اليد العاملة المؤهلة؛ حيث بلغ عدد اليد العاملة المصرية في ليبيا، وفق آخر الإحصائيات في عهد معمر القذافي حوالي خمسة (5) ملايين عامل. ولعل هذه الحقائق التاريخية والجغرافية بين البلدين، تكفي لجعل من كل دولة عمقا أمنيا استراتيجيا للأخرى، ويجعل من كل دولة بالتالي فاعلا ضروريا في أزمة الأخرى في حال وقوع أية واحدة منهما في أزمة سياسية وأمنية. وهذا بالضبط ما كان لدور مصر في ليبيا في هذه الأزمة، بصرف النظر عن تقييمنا السياسي لاختيارها الفاعل الحليف لها في ليبيا، وهو الفاعل خليفة حفتر.

أما الدور الإماراتي في ليبيا، فتقوم به الإمارات عسكريا بشكل غير مباشر أيضا، ولكنه سافر؛ وتقوم به هي أيضا من الفاعل المحلي خليفة حفتر. وقد تزايد هذا الدور، كما هو معروف، أثناء انتشار قوة حفتر العسكرية في الشرق الليبي، وبعد سيطرته عليه، وامتداد قواته إلى طرابلس العاصمة. والمعروف أن الشرق الليبي يغطي منطقة حيوية، تزخر باحتياطات هائلة من النفط. وجاءت المساعي الإماراتية في مؤتمر باريس

كمحاولة لاتخاذها موقفا صارما تجاه قطر. ويرافق الدور الإماراتي نظيره السعودي بنفس المنهجية ونفس الأهداف.

أما دول الجوار الليبي في الفضاء المغاربي، فهي الجزائر وتونس. وهي حدود مأهولة أكثر من حدوده مع مصر، ما يعني أنها الحدود الأكثر خطورة، أمنيا. ولذلك فعمقنا الأمني مع ليبيا وعمقها هي معنا، أكثر من الناحية الإستراتيجية للبلدين. والواقع أن انعكاسات الأزمة الليبية كانت أثارها أخطر على مستوى الإقليم المغاربي، ولو بدرجات متفاوتة، وبايقاعات مختلفة. ، (حسين، 2019، صفحة 72)

وهذه بعض المعطيات الجغرافية والأمنية، بين الجزائر وليبيا، توضح خطر آثار الأزمة السياسية والأمنية على الجزائر. تمتد الحدود الجزائرية الليبية إلى نحو 700 كلم. وبذلك، فإن هذه الحدود تشكل الآن ثغرة أمنية للجزائر؛ وذلك نتيجة الانتشار الواسع للسلاح في ليبيا، وبشكل غير متحكم فيه، وهذا وفقا لما تعلنه تقارير وزارة الدفاع الوطني، وذلك حسب حجم الأسلحة المحجوزة على الحدود.

هذا، دون أن ننسى أن ليبيا نفسها، كرقعة جغرافية، قد أصبحت مرتعا للإرهاب، ومعبرا له وللجائين من كل حذب وصوب، ونحو مختلف الوجهات، بما فيها الجزائر. وهذا في حد ذاته تهديدا آخر للأمن الوطني. الأمر الذي فرض على الجزائر انتهاج مقاربة حذرة وذكية، تتجاوب مع تعقد الأزمة الليبية وكثرة فاعليها الدوليين، وتعدد متغيراتها السياسية والأمنية؛ وذلك ضمانا لمصالحها الاستراتيجية، الحالية والمستقبلية في ليبيا، باعتبارها جارا أبديا، شعبا ودولة؛ وهي مقاربة تقوم على:

أولا: خطة تتعلق بتعزيز عسكري على الحدود، إذ بعد أحداث 2011 كان الجيش الجزائري قد عزز من تواجده على الحدود المرتبطة بالساحل، بشكل عام؛ لأنه أدرك أن ما حدث في 2011 كلحظة تحول سياسي واجتماعي داخل ليبيا، إنما يعبر بوجه آخر عن هزة جيوسياسية، تسعى إلى إعادة تشكيل الخارطة الجغرافية للعالم العربي، بما يتوافق ومصالحها الاستراتيجية.

ثانيا: من خلال دعم كل الحلول السياسية والسلمية داخل ليبيا، والوقوف على مسافة واحدة من كل الفرقاء الليبيين ودعم أسس الحوار والمصالحة الوطنية وان السبيل من الخروج من الأزمة هو الجلوس على طاولة الحوار وفي هذا الإطار اشتغلت الدبلوماسية الجزائرية بواقعية تجاه الملف الليبي وتعقيداته، كان آخرها

استضافة الجزائر في نهاية أوت 2021، مؤتمرا لدول حوار ليبيا والذي كان بمثابة فرصة لطرح الحلول العملية للآزمة الليبية والنظر فيها بصورة جذرية وان التعثر الحاصل في ليبيا مرجعه أساسا إلى تعثر بناء الدولة وتحقيق الحل الليبي - الليبي بعيدا عن التدخلات الخارجية.

أما تونس والتي تمتد حدودها مع ليبيا إلى نحو أربع مائة وتسعة وخمسون (459) كلم، فقد شكلت ليبيا تهديدا أمنيا مباشرا لها؛ خاصة أنها كانت، هي ذاتها، قد عرفت أول اضطرابات سياسية وأمنية، في سياق الاضطراب الكبير الذي طال أغلب دول المنطقة العربية الرئيسة. فقد زاد دخول الليبيين إلى تونس، وتسلسل إرهابيين ضمنهم إليها، تعقيدا أمنيا إضافيا إلى تعقيداته السياسية والأمنية الخاصة بها. كما أسهم تسرب السلاح إليها من ليبيا، في دفع تونس إلى تكاليف مادية وبشرية لضبط حدودها أمنيا مع الجارة ليبيا. الأمر الذي فرض على تونس تبني مقاربة للآزمة الليبية، تقوم على تشجيع الفرقاء على الحوار، وإيجاد صيغ حل سياسية للآزمة الليبية. (حسين، 2019، صفحة 74)

والحديث عن الفواعل الاقليمية والدولية في الآزمة الليبية، لا يكتمل دون إبراز أحد مظاهر هذه الفواعل، غير التقليدية، والمتمثل في ظاهرة المرتزقة. فمن معروف أن الاستعانة بقوات مرتزقة أجنبية أو حتى محلية، ليست ظاهرة جديدة في المنطقة العربية؛ وفي العالم أيضا. ويحسن بنا أن نذكر هنا بإيجاز شديد، لمحة تاريخية معاصرة عن دور هذه الظاهرة في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي؛ حيث لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام ظاهرة المرتزقة في حربيها ضد الشعبين الأفغاني والعراقي؛ وذلك قبل الإشارة إلى دور هذه الظاهرة في الآزمة الليبية الراهنة.

أجل، فمن المعروف أن العالم قد عرف هذه الظاهرة، كتنظيمات مرتزقة، في شكل شركات عابرة للحدود؛ مثل شركة "بلاك ووتر" التي برز دورها في حربي أفغانستان والعراق، وفي تنظيمها الثاني بعد تغيير اسمها إلى "إكس آي للخدمات الأمنية"، سنة 2009 م. وقد أعاد ظهور دور المرتزقة في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، مع بداية اضطراب المنطقة العربية في ما سمي بالربيع العربي، في كل من سوريا والسودان والعراق وليبيا.

ولأن دور المرتزقة هو بالأساس دور مناولة لصالح الغير؛ لدولة أو دول معينة، أو حتى لتنظيم سياسي ما، فإن دورهم يعدّ، بالضرورة، فاعلا من الفواعل، في أية حرب أو أزمة من الأزمات السياسية والأمنية؛ كما هو الحال في أزمة ليبيا الراهنة.

وبصرف النظر، عن طبيعة الأدوار التي قاموا بها المرتزقة في ليبيا، وعن التقييم الدقيق لهذه الأدوار وغاياتها، ومدى بلوغهم هذه الغايات، فإنه من المؤكد أن أعدادهم الضخمة في ليبيا مؤشر مهم، للأدوار التي قاموا ويقومون بها، كفاعلين مناولين لدول ومنظمات دولية مؤثرة في الوضع السياسي والأمني الليبي. فقد قدرت الأمم المتحدة، في شهر ديسمبر 2020، وجود ما لا يقل عن عشرين (20) ألف مقاتل مرتزق أجنبي في ليبيا، من جنسيات مختلفة؛ سورية وسودانية وروسية وتشادية وغيرها.

04 - أربع سيناريوهات لتطورات الأزمة الليبية:

لعل أنسب افتتاح للحديث عن تطورات الأزمة الليبية مستقبلا، هو التساؤل عن أيّ السيناريوهات، الأكثر احتمالا، لمستقبل ليبيا المنظور، في ظل حسابات الدول الإقليمية والدولية المتنافسة عن مصالحها فيها. وفي هذا الخصوص نقدم هنا أربع سيناريوهات، نعتقد أن تطورات الوضع السياسي والأمني في ليبيا ستكون أقرب إلى تجسيد واحد منها.

وقد فرض علينا تحليلنا للأزمة الليبية؛ وبما سمحت لي به المعطيات السياسية والأمنية، التي أتيحت لي في هذه الدراسة، حول الموضوع، أن أرسم أربع سيناريوهات محتملة؛ بدءاً بأسوأها، وهي لذلك كما يلي:

01 - السيناريو الأسوأ:

وهو كما يوحي عنوانه سيناريو انقسام ليبيا؛ إذ لا مستقبل أسوأ، بالنسبة إلى أي شعب، من تقسيم بلاده. وهذا السيناريو يتوقع فيه المهتمون بالأزمة الليبية، تقسيم ليبيا إلى ثلاث دويلات، هي طرابلس بنغازي وطبرق، وهذا السيناريو لم يتوقعه الخبراء المختصين بالشأن الليبي فقط، بل تم تناوله من قبل مسؤولين أوروبيين وأمريكيين، التقوا فعليا في أبريل 2017، وأقروا في هذا اللقاء أن الحل في ليبيا، حسب معطيات الصراع القائم بين القوى المختلفة، ومؤشراته السوسيو - انثروبولوجية؛ المتمثلة أساسا في تورط القبائل الليبية في الصراع من جهة، وفي مؤشراته الأيديولوجية من جهة أخرى؛ المتمثلة في تعدد هويات

الميليشيات الحاضرة بقوة في المشهد السياسي، فضلا عن حضورها المسلح في الميدان. كل هذا التعقيد في الأزمة الليبية يوحى، إذن، في نظر هؤلاء المسؤولين الأوروبيين والأمريكيين، أن الحل النهائي للأزمة الليبية يكمن في تقسيمها، على نحو يتيح لكل القوى أن تنال رضاها وتستفيد من الوضع.

وبالتوازي مع ذلك، ظهر صوت آخر مجاهر بنظام حكم فدرالي مناسب للوضعية الليبية، تستقل فيه أقاليم ليبيا الرئيسة ذاتيا، وهذا الطرح يدرج بطبيعة الحال هو أيضا في إطار سيناريو التقسيم؛ أي السيناريو الأسوأ. صحيح، إن هناك فرق كبير بين التقسيم والاستقلال الذاتي للأقاليم، لكن هذا الفرق يدرك في الطرح المطلق، أما في المجتمعات متأخرة الوعي السياسي بفضائل وشروط الحكم الفدرالي، فإن نتائجه قد تكون عكسية؛ وربما أخطر من التقسيم نفسه، خاصة في مجتمع مازالت القبيلة مؤثرة بقوة، كما سبق أن ذكرنا، في وعي أفرادها السياسي، الأمر الذي يعرض هذا الحل (السيناريو) إلى خطر الإخفاق. ونحن نتوقع إخفاق هذا الحل، ليس بمنطق المفاضلة بين دور القبيلة السياسي؛ باعتبارها مؤسسة سياسية تقليدية، ودور الحزب؛ باعتباره مؤسسة سياسية حديثة، وإنما نريد القول إن نظام الحكم الفدرالي نظام سياسي حديث، له شروط نجاحه، وفي مقدمتها الوعي السياسي، المؤمن بفاعلية الحلول الديمقراطية لمشاكل الشعوب السياسية المعاصرة، أي الوعي السياسي غير القبلي. ولذلك فإنه حل قد ترفضه الذهنية السياسية القبلية السائدة واقعا في ليبيا؛ ناهيك عن كونه حلا غير مطلوب من الشعب الليبي نفسه، بقدر ما هو مقترح حلٍّ مخابر تفكير دول غربية لها مصالحها الكبرى في ليبيا.

02 - سيناريو التسوية السلمية:

لذلك، فإن السيناريو الثاني الذي نراه محتمل الظهور أكثر، هو السيناريو الأكثر تعبيرا عن رغبة أغلبية الشعب الليبي. ويتمثل هذا السيناريو في دفع القوى المتصارعة في ليبيا إلى الاقتناع بجدوى اختيار مسار التسوية السلمية؛ تسوية تفضي في النهاية إلى تفكيك عُقد الأزمة وتجاوزها، وتشكيل من ثم مؤسسات سيادية جديدة، يتم بموجبها الوصول إلى إقامة نظام سياسي توافقي، يعكس إرادة الجميع السياسية؛ وذلك من خلال توزيع عادل للسلطة ومناصبها، يكون ترجمة لحقيقة قوى الفرقاء السياسيين في الواقع الليبي، السوسولوجي والديموغرافي والسياسي والاقتصادي، وحتى الثقافي والرمزي.

03 - سيناريو تجديد رموز المشهد السياسي الليبي:

وقد يكون هذا السيناريو أقرب إلى السيناريو السابق، بل وشرطا له، في جانب من جوانبه؛ خاصة من حيث تجديد رموز المشهد السياسي الليبي؛ ذلك أن نجاح عملية دفع القوى المتصارعة إلى الاقتناع بجدوى اختيار مسار التسوية السلمية، أو المصالحة الوطنية الشاملة، يشترط - من ضمن ما يشترطه - تجديد رموز المشهد السياسي في ليبيا وفواعله الأساسيين؛ حتى لو اقتصر ذلك على بعض رموز أساسية فاعلة في المشهد السياسي الليبي فقط، وقد يكون الأمر عكس ذلك، أي إعادة رموز سابقة إلى المشهد السياسي؛ كما كان الأمر، مثلا، مع عودة سيف الإسلام القذافي إلى المشهد السياسي الليبي، بعد اختفائه منه. ومجمل الأمر في هذا السيناريو، هو أنه يعدّ بمثابة عملية إعادة ترتيب أوراق الأزمة الليبية، على نحو يتيح فرصة جديدة للتحكم فيها بنفس سياسي جديد، يحتمل أن تنجح في بثه الشخصيات السياسية الفاعلة، العائدة إلى المشهد الليبي الجديد. وهذا السيناريو يحظى بدعم بعض القوى الدولية، أهمها روسيا.

04 - سيناريو استمرار وضع الأزمة الليبية القائم:

وهذا السيناريو الرئيسي ينقسم في الحقيقة إلى سيناريوهين فرعيين؛ سيناريو محتمل ويتوقع مرجحوه وهو: استمرار حالة التجاذب بين الأطراف المتصارعة في ليبيا، وهو احتمال مستنتج من تقييم ذاتي لمعطيات الواقع الليبي، السياسي والأمني خاصة، ومن محتمل مآلاته في الأفق المنظور. أما السيناريو الفرعي الثاني فنراه ضعيف الاحتمال. إلا أنه، مع ذلك، يبقى ضمن الممكن السياسي دائما، ويتمثل هذا السيناريو في نجاح حل الأزمة الليبية وتجاوزها عبر التفاوض.

خاتمة:

يتضح مما سبق، أن ليبيا قد أصبحت ساحة صراع بين قوى إقليمية ودولية، والواضح أن حجمها الجغرافي، وإطلالها على البحر الأبيض المتوسط من جهة، وغناها بالثروات؛ النفطية وغير النفطية، التي تتميز بها الأرض الليبية، قد جعلت منها هدفا للقوى الأجنبية. فليبيا التي عاشت في ظل نظام تسلطي، قاده معمر القذافي، على مدى أربعة عقود، تجد نفسها اليوم أسيرة مصالح قوى إقليمية وغربية؛ وذلك في ظل غياب شبه تام لمفهوم الدولة المؤسساتية الحديثة.

وبموازاة ذلك ، أسهم المجتمع القبلي الليبي؛ إضافة إلى عامل الانتشار الواسع للسلاح وفوضى امتلاكه، في تعقيد المشهد السياسي، الأمر الذي زاد في تعسير طريق الوصول إلى حل من الحلول المرضية لجميع الفرقاء السياسيين. ذلك أن تأثير القبيلة كفاعل قوي في الحياة السياسية الليبية، قد تجاوز في مواقف كثيرة تأثير مؤسسات الدولة الرسمية، بما فيها مؤسسة الجيش.

وهنا يمكن القول، كما سبق وذكرنا: إن التاريخ قد أعاد نفسه كعبرة في الأزمة الليبية الراهنة. فكما مُنح لها الاستقلال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، مخافة من استئثار قوة استعمارية ما بها وبشروطها، ها هي قوى الغرب تريد الاستئثار بها اليوم من جديد، وذلك بإبطاء مسعى الفرقاء نحو حل إيجاد حل سيادي مرض لهم، أو عرقلته قدر الإمكان؛ ولو إلى آجال مناسبة لهم.

لذلك، فإننا نرى أن السيناريوهين الأفضل للشعب الليبي هما: سيناريو تحديد رموز المشهد السياسي الليبي، بغية إدخال نفس جديد في الفواعل الأساسية في الأزمة الليبية، قد يفضي إلى تسوية للأزمة مرضية، في ظل ما يسمح به الوضع الإقليمي والدولي الراهن. أما السيناريو الثاني الذي نراه أقرب أيضا إلى واقع ليبيا السياسي والأمني القائم، فهو بقاء هذا الوضع القائم على ما هو عليه على الأقل، في بعد متوسط المدى خصوصا، وذلك تجنباً لتطور الأزمة إلى وضع أسوأ، نتيجة تعثر المسار الانتخابي.

قائمة المراجع:

Bibliographie

- Lefebvre, M. (2019). *Le bilan du monde*. Paris: Prépresse Le Monde.
 opec. (2019). *opec.org*. Consulté le 01 10, 2022, sur
https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/166.htm
 Vilboux, N. (2017). *La stratégie de la sécurité américaine en Afrique*.
 Paris: Fondation pour la recherche stratégique.

احمد قاسم حسين. (جانفي, 2019). دور القوى الخارجية في العملية السياسية : حالة ليبيا بعد الاتفاق السياسي (الصخوريات). صفحة 63.

المتقدمة ا. م. (جوان, 2019). [https://futureuae.com/ar-](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4811)

[AE/Mainpage/Item/4811](https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4811). Consulté le 03 01, 2022, sur <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/4811>

المركز الاوربي للدراسات ومكافحة الارهاب. (18 جوان, 2021).

<https://www.europarabct.com>. تاريخ الاسترداد 02 25, 2022، من

[/https://www.europarabct.com](https://www.europarabct.com)

بول سالم. (2013). *الانظمة المتكسرة*. بيروت: دار النهار للنشر.

مصطفى عمر التير. (2020). *الثورة الليبية مساهمة في تحليل جذور الصراع وتدابيراته*. الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

يوسف محمد الصواني. (جانفي, 2015). *الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان*.

المستقبل العربي ، الصفحات 9-10.